



PDF

خلال ترؤسه الاجتماع الـ 115 لمجلس وزراء «أوبك».. مؤكداً تقديم الكويت دعماً كاملاً لتطوير المنظمة وتعزيز قدراتها

طارق الرومي: نتوقع مزيداً من الاكتشافات النفطية

علي إبراهيم

كشف وزير النفط طارق الرومي عن ضرورة الرجوع إلى الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحقل «الدرّة» مؤكداً أن الاتفاقيات والأمور واضحة فيما يتعلق بحديث وزير الخارجية الإيراني الأسبق جواد ظريف أنه يجب أن يكون هناك نقاش مع الكويت حول مشروع حقل الـ درة.

وتوقع الوزير الرومي، في تصريحات صحافية عقب اجتماع مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الذي عقد في الكويت أمس، مزيداً من الاكتشافات البترولية في البلاد، قائلاً: «إن شاء الله خير.. ننصفي في هذا المجال، وما قلت سابقاً المؤشرات طيبة جداً وتوقع اكتشافات قادمة.. وبشأن الأزمة الأميركية - الفنزويلية وتأثيرها على السوق النفطية، أشار الرومي إلى أن السوق النفطي «محيّر»، فهناك طلب على النفط ولكن الأسعار تهبط والعكس صحيح، فالسوق صعب جداً ان تتنبأ به مهما ترصدت السوق وتعتمد على مصادر ودراسات وتقارير بالعكس، ولكن نتوقع خيراً.

وأشار إلى أن الكويت ترى أن نطاق سعر النفط الخام بين 60 و 68 دولاراً للبرميل عادل في ظل ظروف السوق الحالية. وأوضح أنه مع كل الجهود التي تبذلها منظمة «أوبك» في السوق العالمي إلا أن المحافظة على الأسعار لم يكن سهلاً، مشيراً إلى أن المعيار الذي تسير عليها أسعار النفط يصعب فهمها، متوقفاً أن تسجل أسعار النفط مرحلة صعود، مشيراً إلى أن الكويت أوقفت التخفيض الطوعي وذلك اعتباراً من شهر يناير المقبل. وفي رد على سؤال بشأن إمكانية مواصلة «أوبك» زيادة الإنتاج خلال



وزير النفط طارق الرومي وأمين عام منظمة «أوابك» جمال اللوغاني ووزير الطاقة السوري م.محمد البشير ووزير البترول والثروة المعدنية المصري م.كريم بدوي ووزير الطاقة العراقي حيان عبدالغني ووزير الدولة لشؤون الطاقة القطري م.سعد الكعبي ووزير النفط والبيئة المبعوث الخاص لشؤون المناخ البحريني د.محمد بن دينة ووزير النفط الليبي خليفة عبدالصالح ووكيل وزارة الطاقة للعلاقات والتعاون الدولي بالسعودية د.ناصر الدوسري والوكيل المساعد لقطاع البترول والغاز والثروة المعدنية بوزارة الطاقة والبنية التحتية الإماراتية أحمد الكعبي

■ ضرورة الرجوع إلى الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحقل «الدرّة».. فالاتفاقيات والأمور واضحة بهذا الشأن

■ السوق النفطي «محيّر» فرغم الطلب نرى تراجعاً للأسعار.. و60 إلى 68 دولاراً للبرميل نطاق عادل

من تاريخ المنظمة تحمل في طياتها الكثير من الطموحات والتطلعات وحافلة بالفرص والتحديات التي تتطلب تضامناً للجهود لتحقيق اهدافنا الطموحة».

وقال ان الامانة العامة للمنظمة عملت منذ صدور قرار المجلس على تنفيذ مشروع تطوير المنظمة بالتنسيق مع اللجان المتخصصة وتحت اشراف المكتب التنفيذي، وقد اثمرت الجهود الحثيثة والمشاركة نتاج واضحة تؤكد ان العمل المتواصل والتعاون الصادق هما السبيل لتحقيق التحول المنشود.

وأضاف ان ما تحقق من انجازات بفضل الرؤية الحكيمة والدعم المستمر يضع على عاتق الامانة العامة مسؤولية مواصلة العمل ومضاعفة الجهود للارتقاء بعمل المنظمة بما يلبي تطلعات مجلس وزرائها.

التي تصم شؤون المنظمة وتعزز مسيرتها، بما في ذلك البنود المتعلقة بمشروع الميزانية التقديرية لعام 2026، واستعراض آخر المستجدات المتعلقة بمشروع دراسة تطوير المنظمة وآخر مستجدات تنفيذ مشروع مراجعة وتحديث النظم واللوائح ومتابعة المبادرات والاستراتيجيات، فضلاً عن مناقشة التطورات المتصلة قطاعي النفط والطاقة وما تبرزه من مسؤوليات مشتركة على دولنا».

وأكّد الرومي دعم الكويت الكامل لجميع المبادرات والخطوات التي تتخذها منظمة «أوبك» في سبيل تطوير أعمالها، وتعزّيز قدرتها على مواكبة التحولات العالمية في قطاع الطاقة وتعميق التكامل بين الدول الأعضاء بما يرسخ مكانة المنظمة كمنصة عربية رائدة في هذا المجال. وژاد «نسترد في هذا التوجه

بالاجتماع الـ 115 لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، عن أملة أن يكون اجتماع مجلس وزراء المنظمة محطة مهمة لتعزيز التعاون العربي المشترك قطاعي النفط والطاقة وترسيخ الدور الحيوي الذي تضطلع به المنظمة العربية في دعم مصالح دولنا وتعزّيز حضورها في أسواق الطاقة العالمية.

وأضاف أن الاجتماع يأتي في توقيت مهم وحساس بالنسبة لعمل المنظمة، نظراً لما يشهده قطاع الطاقة العالمي من تحولات متسارعة وتحديات كبرى تتطلب مواصلة توحيد الرؤى وتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء، بما يدعم استقرار أسواق الطاقة ويعزز حضور المنظمة بالمشهدين الإقليمي والدولي.

وژاد «تضمّن جدول أعمالنا مجموعة من الموضوعات الجوهرية

2026، قال الرومي «خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2026 ووفقاً أي زيادة بالإنتاج أو إعادة ضخ ما خفضنا طوعياً، لكن الآن سنرى الأسعار كيف ستتحرك وأما سنستمر في الإيقاف أو نعوّض الإنتاج الذي خفضناه».

من جهة ثانية، ذكر الرومي أن الكويت وقعت على صفقة استحواذ في مجال البتروكيماويات مؤخرًا في الصين، كما أن هناك دراسات تهيئ مشروع بتروكيماويات قادم في سلطنة عمان، بالإضافة إلى عدد من المشاريع في هذا الجانب قريباً. وحول انسحاب شركة «سابك» من مشروع البتروكيماويات في سلطنة عمان، قال أن الشركاء يتجهون في طريقين: إما الاستمرار أو المضي قدماً دون شريك، أو البحث عن شريك عالمي.

وأعرب الرومي، خلال كلمته

خالد العتيبي أميناً عاماً جديداً لـ «أوابك»



خالد العتيبي

أعلن وزير النفط عن موافقة الاجتماع الوزاري الـ 115 للمنظمة العربية للطاقة بالإجماع على ترشيح الرئيس التنفيذي بالوكالة السابق للشركة الكويتية لقطاع الخليج خالد العتيبي لتولي منصب الأمين العام للمنظمة خلفاً للرئيس الحالي م.جمال اللوغاني.

ترحيب بوزير الطاقة السوري

رحب وزير النفط طارق الرومي بوزير الطاقة السوري م.محمد البشير الذي يشارك في الاجتماع للمرة الأولى بعد نحو عام من انقطاع مشاركة سورية في اجتماعات المنظمة. من جانبه، قال البشير ان قطاع النفط السوري شهد تراجعاً كبيراً خلال الفترة الماضية بسبب الحرب التي استمرت 14 عاماً إلى جانب العقوبات التي كانت مفروضة على البلاد، كاشفاً أنه تم وضع خطط استراتيجية من أجل تطوير قطاع النفط وإعادة الإنتاج لما كان عليه.

السوق تحول إلى نهج «استثماري» يقوده القرار المؤسسي بعيداً عن «المضاربات»

10 عوامل صنعت عاماً استثنائياً لبورصة الكويت في 2025

خلال العام هو التحديات التشغيلية التي طالت ساعات التداول وألية الإغلاق، حيث أعلنت البورصة عن تمديد جلسة التداول المستمر حتى الساعة 1:00 ظهراً (بدل 12:30) بدءاً من أكتوبر 2025، مع تسجيلات على مزاد الإغلاق تسمح بتعديل أوامر الشراء والبيع طوال فترة المزاة وتقليص فترة الإغلاق العشوائي إلى آخر ثانية بدل آخر دقيقتين، وهذه التغييرات تحسن اكتشاف السعر، وتخفف تشوهات الإغلاق، وتزيد عدالة التسعير، وهو ما يرفع ثقة المؤسسات خصوصاً في تنفيذ أوامرها قرب الإغلاق دون مخاطر القفزات غير مبررة.

9 - خفض سعر الخصم

جاء قرار بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم مرتين خلال 2025، لتتهبط من مستوى 4٪ إلى 3.5٪، محفزاً لأداء البورصة، حيث يعكس القرار على سوق الأسهم في التالي: أولاً تخفيض تكلفة التمويل على الشركات والأفراد، ما يدعم التوسع والاستثمار ويزيد قابلية الاقتراض لأغراض إنتاجية. ثانياً رفع الجاذبية النسبية للأصول ذات العائد الأعلى (ومنها الأسهم) مقارنة بالأدوات الأقل مخاطرة عند انخفاض سعر الخصم، ثالثاً دعم التقييمات عبر خفض معدل الخصم المستخدم ضمنياً في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وهو ما يمنح الأسهم مساحة لارتفاعات أكثر منطقية إذا كانت الأرباح والتوزيعات داعمة.

10 - إطلاق سوق الشركات الناشئة

تدشين سوق الشركات الناشئة وبدء استقبال طلبات الإدراج اعتباراً من يوم الأحد 14 ديسمبر 2025 يمثل خطوة نوعية في تعميق السوق على المدى المتوسط، وأهمية هذا الانتقال من التمويل الخاص إلى السوق المنظم، ويوسع قاعدة الأوراق المدرجة، ويخلق قصص نمو جديدة قد تصبح لاحقاً من روافع السيولة في السوق الرئيسي أو الأول، والأهم أنه يعزز صورة السوق كمنظومة متطورة لا تتوقف عند الأسم التقليدية فقط.



اختلاف أداء القطاعات.

6 - رفع التصنيف السيادي للكويت

من أكبر محفزات 2025، وتحديداً خلال الشهرين الأخيرين من العام، هو قرار وكالة «ستاندر آند بورز» رفع التصنيف السيادي للبلاد إلى AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة، وعملياً، تحسين التصنيف لا يعنى مجرد خسر إيجابي، بل يعكس على تقييم المخاطر السيادية، وعلى تسعير التمويل، وعلى شهية المستثمرين الأجانب للدخول أو زيادة الأوزان، لأنه يحسن وضع البلاد الائتماني في أعين مديري الأصول المتحفظين.

7 - تدفقات المراجعات الأجنبية

جانب مهم من 2025 هو نمو اهتمام المستثمر الأجنبي بالسوق المحلي، مع تركيز واضح في المؤسسات والشركات الأجنبية، أول أو أشهر من 2025، بلغت صافي أرباح الشركات المدرجة نحو 2.07 مليار دينار، وهو رقم يعكس متانة تشغيلية حتى مع

دينار مقارنة بـ 43.5 مليار دينار بنهاية 2024، الأهم دلالية أن القيمة السوقية تخطت 54 مليار دينار، وهو قمة تاريخية سجلتها للمرة الأولى منذ سنوات طويلة.

4 - السوق لم يعد رهينة مجموعة أسهم محدودة

في 2025، لم يعد النمو محصوراً في دائرة ضيقة من الأسهم القيادية فقط، ما دعم موجة السيولة هو انتقال الاهتمام إلى قاعدة أوسع من الشركات، بما في ذلك الأسهم المتوسطة والصغيرة التي أصبحت محط اهتمام جامعي استثمارية رأت فيها فرصاً قابلة للاقتناص.

5 - تحسن ربحية الشركات المدرجة

النتيجة الأقوى لأي سوق لا تأتي من السيولة وحدها، بل من قدرة الشركات على توليد أول ربح تيرر التقييمات، فخلال أول 9 أشهر من 2025، بلغت صافي أرباح الشركات المدرجة نحو 2.07 مليار دينار، وهو رقم يعكس متانة تشغيلية حتى مع

دينار مقارنة بـ 43.5 مليار دينار بنهاية 2024.

الأهم من ذلك أن القيمة السوقية تجاوزت 54 مليار دينار خلال 2025، وهو مستوى تاريخي لم تشهده البورصة منذ ما قبل الأزمة المالية العالمية قبل نحو 17 عاماً، ما يعكس استعادة السوق لجزء كبير من قوتها الهيكلية. وهذه المستويات تؤكد أن التداولات لم تعد محصورة في مجموعة ضيقة من الأسهم القيادية، بل امتدت إلى قاعدة أوسع من الشركات ذات الأداء التشغيلي الجيد، فقد شهد العام اهتماماً متزايداً بالأسهم المتوسطة والصغيرة، التي جذبت مجاميع استثمارية رأت فيها فرص نمو حقيقية، وأسهم ذلك في تعميق السوق وتوسيع دائرة الاستفادة من السيولة.

10 عوامل ساهمت في تحقيق السوق مستوي قياسي خلال 2025 هي كالتالي:

1 - هيمنة التداول المؤسسي

أهم ما يفسر صلابة بورصة الكويت هو أن السيولة لم تكن

تأثيرها محدوداً، بمساهمة لم تتجاوز نحو 1.5٪ من قيمة التداول، في حين ظل حضور صناديق الاستثمار دون مستوى 1٪، وهو ما يعكس أن قيادة السوق خلال العام كانت مباشرة ومؤسسية، وليست عبر أدوات جماعية أو قنوات وسيطة.

كما أن أحد أبرز ملامح 2025 كان الارتفاع الحاد في السيولة المتداولة مقارنة بالعام السابق، فقد قفزت قيمة التداول من 13.6 مليار دينار في الفترة المقابلة من 2024 إلى نحو 24.9 مليار دينار في 2025، أي بنسبة نمو تقارب 82٪، وهذه القفزة لا تعكس فقط زيادة في النشاط، بل تشير إلى توسع حقيقي في عمق السوق، وارتقاء معدل دوران الأموال، واتساع قاعدة التقييم، وهو ما يعد من أهم مؤشرات نضج الأسواق المالية. وهذا الزخم انعكس مباشرة على القيمة السوقية لبورصة الكويت، التي سجلت مكاسب قياسية مع نهاية 11 شهراً من العام، فقد ارتفعت القيمة الرأسمالية بنسبة 24.2٪، بما يعادل نحو 10.53 مليارات دينار، لتصل إلى 54.11 مليار

أحمد مغربي

مع اقتراب نهاية عام 2025، لم تعد قراءة أداء بورصة الكويت ممكنة من زاوية الأرقام الجردة أو التذبذبات اللحظية اليومية لجلسات التداول، بل باتت تتطلب فهماً أعمق لمسار عام كامل اتسم بالثبات، واتساع السيولة، وتحول جوهري في طبيعة التداول، فالسوق الذي سبغني العام الحالي بسيولة تاريخية وقيمة سوقية غير مسبوقة منذ سنوات، لم تحقق ذلك بفعل موجات مضاربية، بل نتيجة قيادة واضحة من التداولات المؤسسية من قبل الشركات والمؤسسات الكويتية والأجنبية، مدعومة ببيئة تنظيمية وتشريعية أعادت تعريف دور البورصة في الاقتصاد الوطني.

خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، سجلت بورصة الكويت قيمة تداول قاربت 24.9 مليار دينار، موزعة على نحو 110.8 مليارات سهم، نفذت عبر أكثر من 11,18 مليون صفقة شراء وبيع، هذا المستوى من السيولة، المتحقق قبل اكتمال العام، يعكس سوقاً نشطة على مدار العام، لا سوقاً ارتبط أداؤها

المؤسسات والشركات.. مركز النفل

في قلب هذا الأداء، برزت المؤسسات والشركات الكويتية بوصفها القوة المحركة الرئيسية للتداول، فقد استحوذت هذه الفئة على أكثر من نصف قيمة تداولات السوق، بمشتريات بلغت نحو 12.8 مليار دينار، مقابل مبيعات قاربت 13 مليار دينار، هذه الأرقام، رغم تقاربها من حيث الصافي، لا تقرأ بمعيار الربح أو الخسارة للحظية، بل بوصفها مؤشراً على حجم الأموال التي ايرت داخل السوق، وقدره المؤسسات على إعادة تدوير السيولة، وبناء مراكز استثمارية، وتحريك التداول دون إحداث اختلالات حادة. هذا الدور المؤسسي شكل صمام أمان حقيقي للسوق خلال العام، فرغم كثافة النشاط، حافظت بورصة على توازن دقيق بين جانبي الشراء والبيع، مع تطابق عددي كامل